



سياسة الاستثمار

الاستثمار هو عبارة عن استخدام الأصول المالية والأصول الثابتة لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مقدار المخاطر المقبول والموافق عليه من مجلس الإدارة .

تختص إدارة الاستثمار إجمالاً بالمهام التالية :

- أ . اقتراح السياسات الاستثمارية وفقاً للمرغوب من نتائج الاستثمار
- ب . تحديد طرق توزيع الأصول في الأوعية والجهات الاستثمارية
- ج . البحث عن الفرص والأوعية الشرعية والأمانة للاستثمار
- د . اختيار مديري الاستثمار
- هـ . تقييم أداء الاستثمارات
- و . رفع التقارير الدورية

سياسات اختيار الأوعية الاستثمارية :

- أ . اختيار الاستثمار المتوافق مع وابط الشريعة الإسلامية
- ب . اختيار الاستثمار الشرعي (الأمن والذي تكون نسبة المخاطرة به منخفضة او صفر .
- ج . لا يستثمر في الأنشطة المرتبطة بالمضاربة بالأسهم
- د . العائد المنتظم : حيث يمنح الاستثمار الذي يتم اختياره أرباحاً شهرية ، ربع سنوية ، نصف سنوية أو سنوية .
- هـ . المرونة : حيث يوفر الاستثمار أكبر مرونة ممكنة لاسترداد المبلغ المستثمر والحصول على سيولة



سياسات الاستثمار :

- أ . تحديد أهداف استثمارية مناسبة تقي من أخطار التقلبات الاقتصادية الحادة
- ب . الموازنة بين الحاجة إلت الأمان والحاجة إلى النمو
- ج . مراقبة أداء ونتائج الاستثمارات
- د . تعديل السياسات الاستثمارية وفقا لنتائج الاستثمار، وتغير ظروف السوق، وتغير الاحتياجات.
- هـ . تحديد الهيكل الإداري لإدارة الاستثمار من حيث شكل الإدارة وعدد أعضائها
- و . تنوع مكونات المحفظة الاستثمارية
- ز . تنوع الأنشطة الاستثمارية ، فلا يقتصر النشاط على قطاع اقتصادي واحد
- ح . تحديد الأصول، وتحديد نسبة كل أصل (عقارات، أسهم، نقد ... إلخ)، بحيث تناسب أسلوب الاستثمار المتبع
- ط . التعامل مع النقود بمثابة أصول استثمارية، فلا تستخدم في تغطية النفقات الجارية، بل تستثمر ويستخدم العائد في تمويل الإنفاق الجاري .

سياسات الإنفاق :

- يتعين على إدارة الاستثمار اتباع ما يلي :
- أ . عدم استخدام الأصول النقدية في الإنفاق، والإنفاق من عوائد استثمار أصول الوقف.
 - ب . وضع سياسة مناسبة يتحقق من خلالها التوازن بين عنصرين: هما تنمية القيمة الحقيقية للأصل والأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم والتقلبات السوقية
 - ج . إنفاق مقدار كاف من عوائد الاستثمار لتغطية جزء معين من النفقات الجارية ، أي أن يكون الإنفاق في حدود العائد من استثمار الأصول المحققة حتى لا يؤدي الإنفاق الزائد عن الإيرادات إلى إنفاق الأصول
 - د . استخدام جزء من الإيرادات لتغطية النفقات الجارية، وإعادة استثمار الجزء الباقي لتنمية الأصول الوقف على المدى الطويل
 - هـ . يتماشى مقدار الإنفاق السنوي مع حجم العائد من استثمار الأصول .